بنسبة الى الكل سواء وغير المباين اما حال في الشخص او محل له والاول باطل لان المحل سابق على الحال
فلا يكون الحال سببا لتشخصه فتعين الثاني فيستند التشخص الى المادة والمادة تتشخص بانضمام
اعراض خاصة بها حالة فيها مثل الاين المعين والوضع المعين والكيف المعين وح يجوز تكثر اشخاص   اشخاصها
الماهية بسبب تكثر المادة وفيه نظر اذ جاز ان يكون السبب حالا في محل الشخص لا حالا فيه ولا
محلا له وهذا النظر غير مضر بالمقصود لان الحال في المحل محتاج الى المحل فيستند التشخص اليه لا محالة
فان قيل لو كان تكثر اشخاص الماهية بسبب تكثر محالها لكان تكثر المحال المتكثرة المتماثلة بسبب
محال اخر ويلزم التسلسل اجيب بان الشيء الذي لا يقبل التكثر لذاته يحتاج في تكثره الى شيء
يقبل التكثر لذاته وهو المادة واما الذي يقبل التكثر لذاته اعني المادة فهو لا يحتاج في ان يتكثر
الى قابل اخر بل انما يحتاج الى فاعل يكثره فقط فتأمل والحق ان علة التشخص تحقق الماهية في
الخارج لانا نعلم بالضرورة ان الماهية اذا تحققت في الخارج سواء كان هناك مادة او
اضافة او لا هذا ولا ذاك صارت شيئا مشخصا مخصوصا لا يمكن فيه التعدد ولا الاشتراك
اصلا ولا معنى للتعين سوى ذلك فعلم ان تحقق الماهية وحده كاف في تعينها وهو علة
التعين وتعدد الاشخاص انما يكون بتعدد الوجودات وفيه نظر لان الماهية المتحققة في الخارج
لا تخ اما ان تكون مادية او لا فان كان الثاني فلا يحتاج في تشخصها الى المادة وان كان الاول
فلم يتحقق الا بالمادة فيكون للمادة مدخل في تشخصه وهو المط ولا يحصل التشخص بانضمام كلي
عقلي الى كلي اخر لان انضمام الكلي الى الكلي لا يقتضي ان يصير بحيث يمنع تصوره من ان يشترك فيه لان
المنضم كلي والمنضم اليه كلي ايضا نعم قد يجوز ان يفيد الانضمام امرا لا يصدق في الخارج الا على
شخص واحد وينحصر في شخص خارجي لكن يكون له افراد ذهنية لان كل كلي يمكن للعقل ان
يفرض له اشخاصا غير متناهية والتقييد لا يقتضي ان يصير بحيث لا يمكن للعقل ان يفرض له اشخاصا
غير متناهية سوى [illegible] بالقيد والتميز يغاير التشخص لان التشخص للشيء انما هو في نفسه
والتميز انما يكون بالقياس الى المشاركة ويجوز امتياز كل من الشيئين بذات الاخر ولا يلزم منه
دور

دور اذ امتياز كل منهما بذات الاخر فلا يتوقف على ان يمتاز ولا الذات على الذات
وذلك مثل بنوة الابن الموقوفة على ذات الاب وابوة الاب الموقوفة على ذات الابن فلا دور
والتميز اعم من التشخص من وجه اذ التميز متحقق بدون التشخص في الماهية النوعية المتميزة
بالفصل فانها من حيث هي كلها تميز ولا يكون لها تشخص والتشخص متحقق بدون التميز
في التشخص الذي لا مشاركة له لغيره في حقيقته اصلا كالواجب المتشخص اذا لم يعتبر عروض
الوجود المطلق لحقيقته المتشخصة وكلاهما متحققان معا في التشخص الذي يشاركه غيره
في ماهيته   والتشخص يغاير الوحدة وهي تغاير الوجود لصدقها على الكثير من حيث هو
كثير بخلاف الوحدة وتساويه ولا يمكن تعريفها الا باعتبار اللفظ وهي والكثرة عند العقل والخيال
يتساويان في كون كل منهما اعرف بالانقسام   التشخص يغاير الوحدة فان الكلي من حيث
هو كلي واحد وليس بمتشخص والوحدة تغاير الوجود لانها لو كانت عينه لكانت مفهوم الواحد
من حيث هو واحد مفهوم الموجود من حيث هو موجود وليس كذلك فان الكثير من حيث هو كثير
موجود وليس بواحد من حيث هو كثير وان كان يصدق عليه ايضا اذ يقال للكثرة انها كثرة واحدة
ولكن لا من حيث انها كثرة لكن الوحدة والوجود متساوقان اي فان كل ما هو موجود باعتبار يكون
واحدا باعتبار وكل شيء له وجود واحد فلذلك ظن ان المفهوم منهما واحد وهما واحد بالموضوع
اذ كل ما يوصف بها يوصف به ولا يمكن تعريف الوحدة بحسب الحقيقة لانها من بديهي التصورات
كل احد يعرف ان شيئا واحدا انسان او شاة او فرس او غير ذلك من غير افتقار الى اكتساب والتعريف
الذي ذكروه لها بحسب اللفظ لا بحسب الحقيقة ولا يرد ذلك لانا اذا قلنا ان الواحد لا ينقسم
فقد جعلنا ان الواحد هو الذي لا يكثر ضرورة فاخذنا الكثرة في تعريف الوحدة والكثرة لا يمكن تعريفها
الا بالوحدة لان الوحدة مبدأ الكثرة ومنها وجودها وماهيتها ولهذا اي تعريف تعرف الكثرة
به تستعمل الوحدة فيه مثل الكثرة هو المجتمع من الوحدات وانه الكثير ما يعد بالواحد ويعرف ذلك
والوحدة والكثرة يتساويان عند العقل والخيال في ان كلا منهما اعرف عند جميعهما احدهما

١٤٥

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)